

الرجل والرقيب

ميخائيل بك شاروبيم أحد أعمدة المؤرخين المصريين في القرن التاسع عشر يشتهر بكتابه المعروف «الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث» الذى قام على تأليفه في الفترة بين عامى ١٨٨٨ و ١٨٩٠، وهو الكتاب الذى صدر فى أربعة أجزاء، بالإضافة إلى جزء خامس لم ينشر حتى هذه اللحظة!.

ويصنف النقاد ميخائيل شاروبيم بين من أطلق عليهم «الحوليون الجدد The Neo-Chroniclers»^(١). وهو نوع من المؤرخين يختلف عن «الحوليين القدامى» الذين ينتمون إلى العصور الوسطى من أصحاب الحوليات المشهورين..

ويوضع فى هذا التصنيف عديد من المؤرخين الذين ظهروا فى القرن التاسع عشر، محمود الفلكى، على بهجت، أحمد كمال، وإن كان هؤلاء لم يقتربوا من الفترة التى عاشوها، أما أولئك الذين أرخوا للقرن التاسع عشر المحسوبين عليه، وخاصة فى الحقبة التى عاشوها فهما اثنان؛ إسماعيل سرهنك صاحب الكتاب المعروف «حقائق الأخبار عن دول البحار»، ومؤرخنا الذى نعرض له اليوم «ميخائيل شاروبيم»^(٢).

Jack A. Crabbs, Jr, The Writing of History In Egypt in the Nineteenth (١)
Century Egypt- A Study in National Transformation.

Ibid P. 130.

(٢)

ووضع سرهنك وشاروبيم في هذا التصنيف له أسبابه، فهما قد اتبعا نفس مناهج الحوليين القدامى، سواء من جهة بدء أعمالهم التاريخية منذ بدء الخليقة، أو في وقت قريب، أو من ناحية التقسيم الحولى للتاريخ، عاماً وراء عام وشهراً وراء شهر ويوماً بعد يوم!

بيد أنه على الجانب الآخر اختلف هؤلاء الحوليون الجدد عن زملائهم القدامى في أكثر من جانب..

فهم من ناحية قد تجنبوا «السجع» الذى كان أحد لوازم الكتابة التاريخية للحوليات القديمة، وهم من ناحية أخرى اعتمدوا أسلوباً عصرياً مباشراً، غير ذلك الأسلوب الملىء بالمحسنات اللفظية التى كانت سمة أساسية للكتابات الحولية القديمة، إضافة إلى ذلك فإن كتابات شاروبيم وزميله كانت تتسم بدرجة من التحليل وقدر من النقد مما كانت تفتقده كتابات المؤرخين الحوليين المنتمين للعصور الوسطى.

ويمكن القول أن هؤلاء الحوليين الجدد كانوا الممثلين الأمناء للعصر الذى عاشوه.. القرن التاسع عشر، فهذا القرن بالنسبة لمصر كان قرن دخول العصور الحديثة بكل أدواته وأفكاره، وكان من الطبيعى أن ينعكس هذا الدخول على الدراسات التاريخية شأنه فى ذلك شأن بقية وجوه الفكر المصرى.

ولما كانت مثل هذه التحولات لا تحدث فى التاريخ بشكل فجائى وإنما تستغرق بعض الوقت تقترب فيه جنباً إلى جنب سمات الماضى الراحل مع تقاطيع القدام، فإن ما مثله شاروبيم إنما كان يعبر عن روح العصر، وكان يمثل مرحلة فى الكتابة التاريخية لا بد من اجتيازها..

هذا عن موقع شاروبيم يبقى التعرف عليه..

مع أنه ليس هناك خلاف حول أن الرجل قد ولد فى القاهرة، وعلى

وجه التحديد في حارة السقاين، فإن هناك خلافاً على تاريخ ميلاده، إذ بينما تجمع الكتابات المنشورة على أنه من مواليد عام ١٢٧٧ هجرية (١٨٦٠ - ١٨٦١)^(١) فإن ملفه الموجود بدار المحفوظات المصرية يقول بغير ذلك!^(٢)

تحت عنوان «تعريفه بخط يد ميخائيل بك شاروبيم» تقول إحدى أوراق هذا الملف إنه من مواليد القاهرة في شهر رجب عام ١٢٦٩ من الهجرة الموافق أول أبريل عام ١٨٥٣ ميلادية، أى بفارق ثمان سنوات كاملة عما سجلته الكتابات المنشورة! وإن كان الأمر لا ينتهي عند هذا الحد إذ يؤدي تقليب أوراق هذا الملف إلى الخروج علينا بمفاجأة أخرى!.

فقد جاء في شهادة مؤرخة في ٨ فبراير عام ١٩٠٤ ما نصه: إن «حضرتة أوضح بالتعريف المقدمة أنه مولود بمصر في أول أبريل سنة ١٨٥٣ ميلادية ولما طلب منه تقديم مذكرة ميلاده وإيضاح الحارة والقسم المولود فيها فأعطى إجابة في ٢٨ يناير ١٩٠٤ بأنه لا يوجد بطرقه تذكرة ميلاد، ولا يعلم بأى قسم من أقسام مصر ولد، هذا وإن كان من واقع قوله الوارد بتعريفه يكون مبدأ دخوله الخدمة الواقع في ٧ فبراير ١٨٦٩ وهو قبل دخوله سن ١٨ سنة، ولكن نظراً لأن القومسيون الطبي المنعقد بإدارة الصحة في ٢ فبراير سنة ١٩٠٤ قدر سنه خمسة وخمسين سنة تقريباً - من واقع هذا التقدير يكون مبدأ دخوله الخدمة هو بعد وصوله سن ١٨ سنة».

(١) انظر - زكى فهمى: صفوة لعصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر الجزء الأول ص ٦٠٣، عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين - الجزء الثالث عشر ص ٦٠، خير الدين الزركلى: الأعلام - قاموس تراجم - الجزء الثامن ص ٢٩٥، رمزي تادرس: الأقباط في القرن العشرين - مجلد ١ من الجزء الثالث ص ٢٨.

(٢) دار المحفوظات المصرية - دولا ب ٤٠ عين ٨٣٢ دوسيه رقم ٢٢٠٤٩ تحت عنوان (حضرة ميخائيل بك شاروبيم الذى كان ناظر إدارة بمراقبة الأملاك الأميرية).

وفي اعتقادنا أن أقرب التواريخ الثلاثة للصواب هو تاريخ عام ١٨٥٣،
 بالإضافة إلى أنه التاريخ الذي كتبه بيده فإن التاريخ الأول عام ١٨٤٩
 قد وضعته لجنة «للتسنيين» لدواعي خاصة بالحصول على المعاش (١)،
 والتاريخ الذي أخذت به الكتابات المنشورة (١٨٦١) فهي وإن كانت قد
 أجمعت عليه إلا أن ذلك يدل على أنها نقلت عن بعضها أكثر مما يعنى
 بصحة هذا التاريخ غير المعقول لرجل دخل خدمة الحكومة عام ١٨٦٩،
 كما تشير بذلك إحدى أوراق ملف خدمة ميخائيل بك^(١). ولمعرفة تاريخ
 ميلاد ميخائيل شاروبيم أهمية خاصة سوف نتبينها لدى دراسة هذا العمل
 الذى نقوم بتحقيقه ونشره.

تعلم الرجل شأن عديد من أقرانه وأبناء طبقته في هذا العصر في مدرسة
 حارة السقاين، التى أتقن فيها بعض اللغات التى أفادته أيا إفادة فيما بعد
 فى كتاباته التاريخية، خاصة الفرنسية والإنجليزية، وإن كان فى تقديرنا قد
 أتقن اللغة الأولى أكثر بحكم انتمائه لطبقة الأعيان التى تدل عليها
 مؤشرات عديدة.

فهو قد ولد لرجل من أعيان مدينة بنى سويف، ويشير «كشف الذمة
 المالية» المحفوظ بملفه أنه قد ورث عن أبيه ١٣ فدانا فى العياط وعمارة
 ببني سويف، كما تشير المصادر العائلية أنه قد ضاعف أملاكه خاصة بعد أن
 ورث أملاك أخيه الوحيد الذى لم يعقب، وهى أملاك ناففت عن ثمانين
 فدانا بالإضافة إلى بيت كبير فى حارة السقاين^(٢).

مؤشر آخر تمثل فى مصاهراته، فهو قد تزوج من ابنة أسرة قبطية كبيرة

(١) كشف بيان مدة خدمة حضرة ميخائيل بك شاروبيم.
 (٢) من محضر جلسة مع د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (سبتمبر ١٩٩٠)
 وحفيد ميخائيل شاروبيم.

(اللواء أبادير)، ثم إن ابنتيه تزوجت إحداها من أسرة بطرس باشا غالى واقتترنت الثانية بأحد أبناء راغب بك إسكندر.

ويشير نفس المصدر إلى أن مظاهر الأبهة الطبقية لم تكن تنقص حياة ميخائيل بك شاروييم، فالعربة ذات الخيول المطهمة، والصالون الأدبي الذى كان يقصده الأصدقاء من رجال الفكر والأدب، وما إلى ذلك من مظاهر حياة أعيان العصر.

وقد أفاد ذلك صاحب الكافي في حياته العملية حين عمل في مستهلها سكرتيراً لإسماعيل باشا صديق وزير المالية المعروف في عصر إسماعيل، كما أفاده في عمله التاريخي، ذلك أن تواجهه داخل الطبقة الحاكمة قد أتاح له الكثير من أسباب المعرفة التي لم تكن تتاح لغيره مما يبدو بوضوح في كتاباته، وفي العمل الذى يتضمنه هذا الكتاب.

وليس من شك أن انتهاءه الطبقي قد أثر على تدرجه الوظيفي على النحو الذى نستخرجه من ملفه، كذا ممن كتبوا عن سيرته.

عين أولاً في قلم التحريرات الأفرنجية بوزارة المالية رقى بعدها بعامين مترجماً فسكرتيراً خصوصياً لإسماعيل باشا صديق. بعد قتل هذا الأخير عام ١٨٧٦ نقل سكرتيراً ثانياً للمستتر إسكرفنر مدير الجمارك فوكيلاً لتلك المصلحة فمديراً لجمارك دمياط فأميناً لجمارك بورسعيد.

بعد اعتزال العمل الحكومى لفترة عين عام ١٨٨٤ قاضياً بمحكمة المنصورة، ثم رئيساً لنياية تلك المحكمة، ونال خلال تلك الفترة لقب البكوية حتى عام ١٨٨٨، حين تغاضب مع رياض باشا مما دفعه إلى ترك العمل الحكومى حتى عام ١٨٩٣، وهى الفترة التى أخرج خلالها كتابه المعروف «الكافي»، ثم عاد للعمل الحكومى مرة أخرى ناظر إدارة بمراقبة الأملاك الميرى، وهو العمل الذى اعتزله نهائياً في ديسمبر عام ١٩٠٣.

ومن موقعه الاجتماعى والوظيفى إلى موقعه الفكرى، وتشير المصادر إلى أنه قد بدأ منذ وقت مبكر فى الاهتمام بالكتابة، فكتب عدة قصص بأسلوب يحاكى به كتاب «العيون اليواظ»^(١)، ثم قام بتحقيق رسالة فى مذهب الإسماعيلية وضعها حمزة بن على تحت عنوان «التلید فى مذهب أهل التوحيد»^(٢)، ونعتقد أنه قد دخل ميدان الكتابة التاريخية من هذا العمل.

انكب بعد ذلك على عمله الشهير «الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث» الذى صدرت منه أربعة أجزاء.

بينما تناول فى الجزء الأول تاريخ مصر القديم، منذ نوح حتى الفتح العربى فقد خصص الجزء الثانى عن عصر ما قبل الإسلام فالخلافة الفاطمية فالأيوبيين فالمماليك حتى الغزو العثمانى لمصر.

القسم الثالث عن مصر فى العصر العثمانى، حتى قيام حكم محمد على عام ١٨٠٥ تبعه بالقسم الرابع، الذى تتبع فيه التاريخ المصرى حتى نهاية عصر توفيق عام ١٨٩٢.

ومع أنه من المعلوم أن جميع تلك الأجزاء قد تم نشرها فإن هناك جزءاً خامساً قد عكف على كتابته، فى أخريات حياته يتضمن تاريخ عباس حلمى، حتى إعلان الحماية، الذى انتهى بخلعه وتولية السلطان حسين كامل، وهو الجزء الذى لم ينشر حتى اليوم.

وفى تقديرنا أن هذا الجزء من «الكافى» من أهم أجزاء الكتاب بحكم أنه يتناول فترة، عاشها ميخائيل شاروبيم، وعرف خفاياها، ومثل تلك

(١) رمزى تادرس؛ مرجع سابق ص ٢٨.

(٢) خير الدين الزركلى؛ مرجع سابق ص ٢٩٥.

الفترات التي يعيشها كتاب الحوليات، تكون في العادة أهم ما يكتبونه، ويقدم الجزءان الثالث والرابع من كتاب «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» للمؤرخ المصرى المشهور «عبد الرحمن الجبرتي» نموذجاً على ذلك.

وفي تقديرنا أيضاً أن الدواعى التي دفعت صاحب الكافي إلى عدم نشر هذا الجزء في حياته، بحكم ما كان يمكن أن يسببه له من حرج مع بعض الشخصيات، التي تناولها، والتي كانت لا تزال على قيد الحياة، أن هذا الحرج قد زال الآن، وأنه قد جاء وقت نشره بعد مضى أكثر من ثلاثة أرباع القرن على الفترة التي يعالجها!

إضافة إلى الكافي، هناك عديد من الكتابات التي وضعها ميخائيل بك شاروبيم، والتي وضعها على شكل رسائل، منها رسالة عن «الاستعمار» وأخرى عن «إنكلترا في جنوب شبه الجزيرة العربية»، بالإضافة إلى أربع وثلاثين رسالة في مباحث مختلفة^(١).



ما لم يشر إليه أى مرجع من المراجع التي تناولت بإيجاز، أو بإسهاب مؤلفات ميخائيل بك شاروبيم، هذا المخطوط الذى نقوم على نشره في هذا الكتاب تحت عنوان «الرقيب - أو حوادث مصر الأخيرة».

ويتناول هذا المخطوط الفترة، بين خلع إسماعيل (١٨٧٩)، وأوائل عام ١٨٨٢، مع اشتعال أوار الثورة العرابية، وهي فترة بالغة الأهمية في التاريخ

(١) المصدر السابق ص ٢٩٥.

المصرى الحديث، ويكفى تدليلاً على أهميتها أن عمليين من أهم الأعمال العلمية قد خصصا لها^(١).

وفي رأينا أن هذا العمل سابق «للكافي»، بل نزعماً أنه كان وراء إقدام ميخائيل شاروبيم على وضع الكتاب، الذى اشتهر به، وهو رأى تدلل عليه عدة شواهد..

فتؤكد المقارنة بين ما جاء فى «الرقيب» وما جاء فى «الكافي» أن الرجل كان أكثر إلماماً ببعض الحوادث فى كتابه الكبير منه فى مخطوطه الذى نقوم بنشره، وهو إلمام يوفره البعد الزمنى الذى لم يكن قد توفر له مع وضعه «للقريب»، كما تؤكد أنه كان أكثر ولعاً بالتفاصيل فى المخطوط الذى لم ينشر منه فى الكافي، وهو ولع يعزى إلى أنه كان يعايش تلك الفترة، التى كتبت عنها على عكس الحال عندما كتب عن نفس الفترة فى «الكافي» بعد أن كان بعد به الزمن عن الفترة المذكورة.

وليس من شك أنه قد استعان فى كتابته للقسم الأخير من الجزء الرابع من الكافي «بالرقيب»، الأمر الذى تنم عنه المقارنة بما جاء فى العملين، وإن كان ما جاء فى «الرقيب» أكثر حيوية وإثارة بحكم المعاشة.

وفى اعتقادنا أن ما دفع ميخائيل شاروبيم إلى العدول عن نشر الرقيب هو نفس ما دفعه إلى تأجيل نشر الجزء الخامس من الكافي، الحرج الذى كان يمكن أن يقع فيه مع المعاصرين، الذين تناوهم فى كتابه بالنقد أو بذكر

(١) العمل الأول رسالة الدكتوراه التى تقدم بها الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى إلى جامعة لندن، والتى ترجمها تحت عنوان «مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢» ونشرت فى القاهرة عام ١٩٦٥، والكتاب الذى وضعه المؤرخ الألمانى الكسندر شولش، وعربه الدكتور رؤوف عباس حامد، تحت عنوان «مصر للمصريين - أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢» ونشر فى القاهرة عام ١٩٨٢.

الحقيقة، التي كان يمكن أن تؤلمهم، هذا من جانب، أما على الجانب الآخر، فنظن أنه قد تصور أنه بعد أن تناول نفس الفترة في الجزء الرابع من «الكافي» فلم تعد ثمة حاجة إلى نشره مرة أخرى. وهو تصور غير صحيح بحكم الاختلاف الكبير في تناول الأحداث في العملين.

وقيمة «الرقيب» التاريخية، الأمر الذي دفعنا إلى نشره، أنه من أول الأعمال التي تقدم رؤية مصرية عن تلك الفترة المفصلية في التاريخ المصري الحديث، بين سقوط إسماعيل والاحتلال البريطاني للبلاد.

ويمكن من خلال دراسة متعمقة للمخطوط أن نلاحظ أن هذه الرؤية قد تأثرت باعتبارات الميول الوطنية، جنباً إلى جنب مع التشكيل الثقافي للرجل ووضعيته الاجتماعية والوظيفية، ورؤاه التاريخية، ثم أخيراً ميوله الشخصية..

ونبدأ بالأخيرة، فمن السهل على من يقرأ الرقيب أن يلاحظ تلك العداوة الظاهرة، التي كان يكتب بها صاحب المخطوط عن «الخديوى إسماعيل»، وليس من العسير تفسير هذه العداوة على ضوء ما هو معروف من دور للخديو المذكور، في قتل إسماعيل باشا صديق المعروف بالمفتش، والذي كان ميخائيل شاروييم يعمل «سكرتيراً خصوصياً» له وقت اغتياله!

موقفه الوطني يبدو من عداوة واضح «لدولة الاحتلال» التي وصفها في جانب من المخطوط بقوله: «هى هى المطاعة فى كل ما أشارت، وصاحبة الفوز أينما سارت، والغار أينما غارت والله دينارها الذى طالما دق الأعناق، ولقى العيون، ونسف الحصون، وكم به سيوف ومضت، ورماح شرعت وأحزاب تجمعت، وأملاك سلبت، وممالك خربت، وملوك عزلت فهى أحرص الحكومات على ما فيه مصلحتها، وأشدّها تيقظاً لما فيه توطيد

دعائم عزتها.. وهكذا ما برحت تحتل الشهرة اختلاسًا، وتقتبس الصيت اقتباسًا وتستزيد ذاتها بنقص الغير، وتنسج خيها بنقص الخير...». أما التشكيل الثقافي فقد بدأ من اعتماده الواضح على الصحافة الفرنسية في استقائه لكثير من المعلومات، ثم أن جميع الأجانب عنده «مسيو» سواء كانوا من الفرنسيين أو غيرهم! وكان للوضعية الاجتماعية أشد التأثير على «الرقيب» مما يمكن أن نرصده في أكثر من جانب..

١ - يتلى المخطوط بمعلومات اجتماعية عن الطبقة التركية الحاكمة، وهي معلومات لا تنح إلا لمخالط لهذه الطبقة، وعلى صلة بأبنائها ممن كان يشير إليهم بقوله «حدثني من أثق فيه»، وما إلى ذلك من عبارات تفيد صلات وثيقة ومتشعبة بشخصيات من أبناء هذه الطبقة.

٢ - ما يمكن ملاحظته من نغمة تنم عن إحساس واضح بالمكانة الطبقيّة كانت تصل أحياناً إلى درجة من التعالي الطبقي، فهو قد انتقد إسراف الخديو توفيق في إعطاء الرتب والنياشين لمن هم في مواقع طبقيّة متدنية بقوله: «أكثر أيضاً من إعطاء الوظائف الديوانية لغير أهلها والجلاء أى لقب التعظيم للحرافيش»!.

٣ - موقفه العدائي من رجال الثورة العربية، إلى الحد الذي كان لا يفهم معه إلا «بالعصابة»، وهو توصيف وإن كان قد صدر في جانب منه عما ترتب عن الثورة من الاحتلال البريطاني، إلا أنه قد صدر في نفس الوقت، فيها نعتقد، مما ترتب على أعمال هؤلاء من مخاطر حاقت بطبقة الأعيان التي كان ينتمى إليها ميخائيل بك!.

لعل الأهم من كل ذلك المنهج التاريخي الذي اتبعه صاحب الرقيب

والذى يمكن أن نستخرجه من هذا العمل الذى بين أيدينا أحياناً بالتصريح وغالباً بالتلميح.

أول ما يلاحظ فى «الرقيب» هذا المنهج الحولى الجديد الذى أشرنا إليه فى مستهل هذه الدراسة، وهو فى هذا ملتزم بالتاريخ الهجرى فيما درج عليه سلافه من الحوليين.

الملاحظة الثانية حرص واضح من ميخائيل شاروبيم على الإسناد، وهو إسناد تراوح بين النقل عن أشخاص «يثق فيهم» من بين حضور الحادثة التى يؤرخ لها، أو بين أن يسند المعلومة لنفسه، فقد كان حريصاً أن يسجل ذلك تحت لفظة «أقول» أو «قلت»، أما إذا جاءت المعلومة عن صحيفة مصرية أو أجنبية، خاصة الصحف الفرنسية، فقد كان حريصاً أن يسجل اسم الصحيفة التى نقل عنها.

عندما كان يخشى من أن يدخل فى روع القارى أنه قد استطرد، أو خرج عن الموضوع، فقد كان حريصاً على أن ينبه لأسباب استطراده فيما نراه فى قوله: «وقد جرت عادة الكتاب والمؤرخين، أو المتهافتين من أمثالى على جمع شوارد الحوادث، بأنهم لا يبخلون بذكر تراجم عظماء الوقت ومشاهير رجاله، وأصحاب المظاهر فيه، وكل من له يد فى حوادثه ووقائعه الداخلية والخارجية تتمياً للفائدة الموضوع من أجلها التاريخ، فرأيت أن لا حرج علىّ فيما لو عانيت شرح ترجمة أحمد عرابى...».

وبالمقابل عندما كان يرى أن الاستطراد فى الموضوع لن تكون له فائدة بالنسبة للقارئ فقد كان يشير إلى ذلك أيضاً كأن يقول: «فكانت الجريدة من هاته الجرائد تكذب اليوم ما قالته بالأمس وتخطئ، وتخطئ خبطاً قد أضربنا عن ذكره صفحاً لخلوه من الفائدة المقصودة من هذا المقام».

وكان يقول في موضع آخر «وعملت له بعيد ذلك تشريفة رسمية
بسرائى عابدين، قد أضر بنا صفحاً عن ذكر تفصيلاتها».. وهكذا..
ملاحظة أخرى أن الرجل قد تحلى بحس نقدى عالٍ لمن كان يعيش
في عصره، أو يعمل في وظائفه.

وسوف يلاحظ القارئ أن هذا النقد قد اتجه في جانب منه للخرافات
التي سخر منها، والتي كان يعتنقها العامة، واتجه في جانب آخر إلى
الحديث، واتجه في جانب ثالث لرياض باشا، أو الرئيس كما كان يسميه،
والذي خصه بقدر كبير من الانتقادات لعلها كانت من أهم الأسباب التي
دفعته إلى العدول عن نشره «للرقيب» في حياته.

ويلاحظ أن الرجل لم تكن تنقصه روح الفكاهة المصرية في انتقاداته
التي كان يوجهها لهؤلاء، كأن يقول في تعليقه على ثقل الضرائب التي
فرضتها وزارة رياض «قلت: لعمري الله ما بقى في ذاك الحين إلا أن
يؤخذ ضريبة أيضاً على الساعل والعاقل والمتائب»!.

يبقى أخيراً تسجيل الحقيقة بأن النسخة المنشورة من المخطوط ناقصة.
ويضم المخطوط ٢٧٦ صفحة من القطع المتوسط والواضح أن ميخائيل
بك قد أسند كتابته إلى ناسخ يتمتع بدرجة كبيرة من حسن الخط.
وينقص المخطوط ١٢ صفحة هي من صفحة ٢٦٠ إلى صفحة ٢٦٣.
من صفحة ٢٦٨ إلى صفحة ٢٧٥ ولم نجد أى نسخة أخرى من المخطوط
يمكن أن تستكمل منها الصفحات الناقصة.

وقد حاولنا التمييز بين الحواشي التي وضعها المؤلف والهوامش التي قمنا
بوضعها بترقيم تلك الهوامش ووضع علامات بالنسبة للحواشي.
ورغم نقص بعض الصفحات ورغم أن صفحات أخيرة غير معروف

عددها تنقص المخطوط غير أن نشره، في تقديرنا، كبير الفائدة، سواء يحكم أهمية الفترة أو يحكم قدرة المؤرخ، ونأمل أن يشاركنا القارئ هذا التقدير.

دكتور/ يونان لبيب رزق